

استقالة محرر الرأي في نيويورك تايمز بعد مقال لعضو كونغرس

واضافت انه "استناداً إلى هذه المراجعة، صحتنا إلى أن المقال لم يرق إلى مستوى معاييرنا وكان يجب عدم نشره".

ووصفت الصحيفة عملية التحرير بأنها "متعجلة ومشوهة"، مشيرة إلى أن كبار المحررين لم يشاركون في الموضوع بشكل كاف.

**دونالد ترمب: المحرر
استقال بسبب المقال
الافتتاحي الممتاز الذي
صاغه عضو مجلس الشيوخ
توم كوتون، أين الشفافية!**

وفي بيان صدر الأحد، أعلن ناشر صحيفة نيويورك تايمز أ.ج. سولزبيرجر أن بيئته تقدم باستقالته. ووصف سولزبيرجر بيئته بأنه "صحافي موهوب ونزيه بشكل كبير".

من جهته، علق الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الإثنين على خبر الإقالة قائلاً "محرر الرأي في نيويورك تايمز خرج للتو. لقد استقال بسبب المقال الافتتاحي الممتاز الذي صاغه عضو مجلس الشيوخ توم كوتون"، متسائلاً "أين الشفافية!"

مجلس الصحافة بالمغرب يندد بالمتاجرة الإعلامية

حسم القضاء في البعض منها. ونبّه المجلس إلى أن "السطو على مقالات ومواد الصحافيين، بالإضافة إلى كونه خرقاً سافراً لأخلاقيات المهنة يستوجب التنديد والمساءلة، ويمكن أن يؤثر على صورة ومصداقية الصحافيين والمنابر الإعلامية التي يشتغلون بها، بشكل خاص، ومكانة الصحافة الوطنية لدى المواطنين، بشكل عام، علاوة على إخلاله وتأثيره على مبدأ التضامن والتآزر المقترح بين الصحافيين والسعي بشكل ذؤوب إلى تعزيز أواصر الزمالة داخل المهنة، كما ينص على ذلك ميثاق أخلاقيات المهنة".

وأهاب المجلس بالصحافيين الحرص على المهنية والحد والتدقيق، حتى خلال النشر على صفحاتهم الشخصية، في منصات التواصل الاجتماعي، والاستحضار الدائم لأدوارهم في المجتمع وسمعة المهنة والمنابر التي يشتغلون بها، والامتثال للضوابط الأخلاقية التي يجب الالتزام بها، في كل مرة يتعاملون فيها مع أي معلومة بين أيديهم. ونوّه بقرار الصحافة الورقية الاستمرار في الصدور إلكترونياً وبالجمان، على الرغم من انعكاسات تعليق صورها ورقياً وتوزيعها ونشر عقود الإشهار (الإعلان)، مستحضرة المصلحة العامة ودورها المجتمعي، مع المنابر الصحافية والإعلامية الأخرى، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه لم تسجل أي حالات مؤكدة في العالم تثبت احتمالات تلوث الصحف أو انتقال الفيروس عن طريقها.



لم يثبت أن الصحف الورقية تنقل كورونا

نيويورك - استقال جيمس بينيت محرر صفحة الرأي في صحيفة نيويورك تايمز عقب جدل على الإنترنت بسبب نشر مقال كتبه سيناتور جمهوري ودعا فيه إلى نشر الجيش لمواجهة المتظاهرين في أنحاء الولايات المتحدة.

وفي المقال الذي نشر في الثالث من الشهر الجاري، دعا توم كوتون عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أركنساس إلى "استعراض للقوة الساحقة" من أجل "إعادة النظام إلى شوارعنا"، مما أدى إلى انتقادات من القراء وفريق عمل الصحيفة.

وأثار المقال انتقادات شديدة من جانب العديد من موظفي الصحيفة. وواجه جيمس بينيت، محرر صفحة الرأي منذ مايو 2016، ردود فعل غاضبة بعد دفاعه في بادئ الأمر عن نشر مقال كوتون حيث اعتبره المحرر نموذجاً لالتزام الصحيفة بالتنوع الإيديولوجي. ووقع نحو 800 موظف في الصحيفة عريضة احتجاجاً على نشر المقال، وغرّد كثير منهم على تويتر رسالة تقول إن "نشر ذلك يضع موظفي نيويورك تايمز السود في خطر".

وقالت الصحيفة في اعتذار نشر يوم الخميس "بعد النشر، تعرض المقال لانتقادات شديدة من العديد من القراء والعديد من الزملاء في التايمز، مما دفع المحررين إلى مراجعة المقال وعملية التحرير".

محمد ماموني العلوي

الرباط - دان المجلس الوطني للصحافة في المغرب لجوء بعض المواقع الصحافية إلى المتاجرة بموضوع وباء كورونا، واستغلال بعض المواقع انتشار الوباء لتقديم تاوليات وتفسيرات وحكايات عن المؤامرات، لا تستند إلى أي أساس علمي، هدفها تجاري محض، يتعارض مع قيم العمل الصحافي.

وأصدر المجلس تقريراً، الأحد، يرصد خروقات ميثاق أخلاقيات المهنة ومبادئه في وسائل الإعلام المغربية، خاصة ما يتعلق بالتضليل وانتهاك الخصوصية والحق في الصورة والمعلومات الشخصية والتمييز والحط من الكرامة الإنسانية والطفل.

وأشار إلى أن بعض وسائل الإعلام عمدت إلى "استغلال الهويات البصرية لمنابر إعلامية من أجل بركة وإذاعة صور تنقل أخباراً زائفة أو مضللة ونسبها لهذه المنابر، في خرق سافر لأخلاقيات المهنة".

وجاء في التقرير أن عدداً من المنابر الإعلامية أقدمت على السطو على مواد صحافية لمنابر أخرى، دون الإشارة إلى مصادرها، فيما وصل الأمر في الحالات التي جرى رصدتها إلى حد التحايل لإخفاء الهوية البصرية لمصدر هذه المواد، فيما قام البعض من الزملاء باستعمال مواد محررة و/أو مصورة لزملاء آخرين في المهنة ونشرها دون إذن منهم، حيث رصد المجلس أمثلة على هذه السلوكيات غير الأخلاقية و"السرقة الصحافية"، التي

الإعلام المصري والقضايا الخارجية.. الاهتمام أقل من التحديات

الإسراف في المحتوى المحلي أبعد الإعلام عن القضايا الإقليمية المؤثرة على مصر



إذا لم يجد الجمهور ما يبحث عنه في إعلامه سيلجأ إلى نظيره المعادي

على إعلام قطر وتركيا، وإهمال ما يقدمه إعلام بلدهم، والذي بات مكتفياً بالبيانات الرسمية والاستفاضة في شرحها وإعادة تدويرها، ما يضر بأهدافها النهائية.

ويستطيع المتابعون للحالة الإعلامية تفسير الترهل الحاصل في الاهتمام بالقضايا الخارجية، من واقع أن المسؤولين عنه من الإعلاميين هم السبب الرئيسي في الأزمة، والنسبة التي تحملها الجهات الرسمية تبدو أقل، لأنها بطبيعتها تميل إلى السرية والإخفاء، ولا تفهم حدود الرسالة الإعلامية الجيدة أو دورها الكبير في الدفاع عن الأمن القومي.

ويقول مراقبون، إن الإعلام المصري يواجه أزمة في القائمين على رسم السياسات والكفاءات المنوط بها تحمل مسؤولية، فالأولى ينصب تركيزها على تلميح رأس الدولة وإنجازاته، ولا غشاضة في ذلك، فهو في المقابل لا يعني الامتناع عن تناول القضايا الخارجية، حتى لو تراصت المحرمات بشأن ضرورة غض الطرف عن بعض الملفات، ولا يعني التجاهل التام أو التطرق بحذر زائد، فمن أهم أدوات التعامل مع المشكلات التوعية الإعلامية.

وتظهر الأزمة الكبرى عندما يحتاج صانع القرار لتعبئة شعبية تعينه على اتخاذ إجراءات غير مألوفة، وتوضيح الخسارة في قضية ما، لأن مهمة التهيئة لا يستطيع القيام بها سوى جهاز إعلامي قوي، ولعدم وجود هذه الصيغة يحصل ارتباك عند تناول بعض الموضوعات الخارجية، وللجوء إلى خطاب دعائي لا يصلح في القضايا ذات الأبعاد الاستراتيجية.

ويؤكد خبراء، أنه مهما بلغت رقابة أجهزة الدولة فهي تترك هامشاً للحركة أمام الإعلاميين الواعين لرسالتهم، بعضهم يحاولون استغلاله، وغالبيتهم يؤثرون السلامة وينفذون التعليمات الصادرة إليهم، مع أن الهامش المحدود مطاط ويحتل توسيعه في بعض القضايا الخارجية، خاصة إذا أحسن الإعلامي المعالجة المهنية، لأنه يقدم خدمة للحكومة ويمنحها مساحة للمناورة حتى لو جاءت تقديراته خاطئة.

الدوحة وانقرة أو غيرها تبدو المعالجة دعائية، وتفقد أهم ميزة في تناول، وهي الموضوعية، حتى لو كان في إطار الحرب الإعلامية المتبادلة بين الدول.

ويعكس اهتمام الإعلام الوطني بالقضايا الخارجية مستوى آخر من التأثير، ويكشف لأي مدى يمثل هذا الملف أو ذاك تحدياً للدولة، والناظر لأداء الإعلام المصري الفترة الماضية يجد تناوله لا يتناسب مع الأزمات الإقليمية المتصاعدة.

ويفسر البعض هذه النتيجة بأنها متوقعة في ظل القيود المفروضة على الإعلام، في إسقاط نمطي يحمل استسهالاً واضحاً، ولا يجتهد أصحابه في التفسير الحقيقي، ويرجع البعض الآخر المسألة إلى ضعف القائمين على الإعلام وعدم قدرتهم على متابعة القضايا المتلاحقة، بالتالي الافتقار إلى تقديم ما يحتاجه الجمهور من وجبة إعلامية بها معلومات وتحليلات ناعمة.

يشير ارتفاع وانخفاض الاهتمام بالسياسة الخارجية في الإعلام شجوناً كثيرة، لأن مشكلته لا تنفصل عن المحتوى المحلي الطاغى، وطرق التفكير المتحكمة في سلوك القائمين بالاتصال، فالهدف من الإسراف في المضمون المحلي تأكيد حجم الولاء للنظام الحاكم، مع أن الإسراف في المضمون الخارجي يؤدي إلى النتيجة نفسها، وربما يزيد عليها، فمهما بلغت التداعيات السلبية في الأولى، تظل الثانية أشد خطورة، ويصعب السيطرة عليها في أحيان كثيرة.

في ظل ندرة المترسبين في القضايا الخارجية والشغوفين بمتابعتها، كان من المفترض التوعية بالمخاطر عبر تكثيف الجرعات من خلال وسائل الإعلام، ما يمحو حديث التجهيل، لذلك فأي حسابات هنا تصبح قاصرة، لأنها لم تراعى حالة الجمهور المصري عندما يستيقظ ويجد نفسه على موعد مع انفجار إحدى الأزمات الساخنة التي تحيط به من الشرق والغرب والجنوب.

إذا لم يجد الجمهور ما يبحث عنه في إعلامه سيلجأ إلى نظيره المعادي، الأمر الذي يبرر إقبال فئة من المصريين

بدأت وسائل الإعلام المصرية بالالتفات نحو القضايا الإقليمية والسياسة الخارجية، وخصوصاً في ما يتعلق بسد النهضة والدول المؤثرة على هذا الملف الحساس بالنسبة لمصر، لكن الإغراق في المحتوى المحلي يجعل هذا الاهتمام أقل من المأمول.

ولا تزال هناك تفاصيل غائبة عن الجمهور في مصر لوجود فقر مهني في نقل ما يجري في السودان، وهو شأن معقد يحتاج كفاءة ودقة في التعامل معه لا يعمدها كتاب وباحثون كثيرون بمصر، لكن لا نتاج لهم الفرصة للتعبير عن رؤاهم في الإعلام، عن قصد أو جهل.

وما ينطبق على السودان ينسحب على إثيوبيا، في التوصيفات والمعالجات والمخرجات، مع فروقات إعلامية هامشية، حيث ظلت متابعة التطورات في الإعلام المصري فقيرة أو مختفية تماماً عن الجمهور، والذي فوجئ ببعضه بالتصعيد في ملف سد النهضة، ما فتح الطريق للاهتمام به دون أن يصل إلى إلقاء الضوء على إثيوبيا من الداخل وعلاقتها الإقليمية.

**حجم اهتمام الإعلام
بالسياسة الخارجية مشكلة
لا تنفصل عن المحتوى
المحلي الطاغى وطرق
تفكير القائمين بالاتصال**

ولم تحظ ليبيا، وهي على مرمى بصر وتنعج بأزمة محتدمة وتلقي بغلالها المباشرة على الأمن القومي المصري بنصيب من الاهتمام، وبدت غالبية المقاربات الإعلامية محدودة أو سطحية، بما لا يتناسب مع تعاطف التحديت، والانخراط الرسمي في تفاصيل الأزمة.

قس على ذلك إعلامياً، تدخلت قطر واحتضانها للجماعات المتطرفة، وتركيا في ليبيا وشرق البحر المتوسط، وتطورات القضية الفلسطينية والأزمة السورية وأحداث العراق ولبنان واليمن، وتشابك تحركات المنظمات الإرهابية، وعندما يأتي الحديث على

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تحولت بعض القضايا الإقليمية إلى ملفات نشطة لدى وسائل إعلام محلية، ومنصات التواصل الاجتماعي مؤخرًا، ومع ظهور تراشقات واستقطابات إقليمية حادة في ملف أزمة سد النهضة، وتراجع التركيز عليه في الخطاب السياسي، بدأ الاهتمام بالخطاب الإعلامي، وتشكلت مجموعات إلكترونية تابعة لكل من مصر وإثيوبيا والسودان، تدافع عن وجهة نظر البلد الذي تنتمي إليه، ما فرض على وسائل الإعلام المصرية التخلي عن فضيلة التجاهل.

وتحاول المنصات الإعلامية المصرية متابعة تطورات القضايا الخارجية وتحطيم القيود التي كبلتها، واقتربت من ملفات كانت توصف بالشائكة، مثل السودان الذي كان غائباً تقريباً، ويصعب التطرق لأي زاوية تشي بالانتقاد لتجنب حساسية غير مبررة وتاويلات متباينة، جميعها تحمّل القاهرة مسؤولية كل شاردة وواردة في السودان، ويتعاطف رد الفعل حولها إذا كانت سلبية.

واختارت الحكومة المصرية الطريق السهل لتجنب حدوث أزمات مع الخرطوم، وكانت تبعث برسائل ضمنية للمسؤولين عن الإعلام المحلي بالابتعاد عن الشأن السوداني، الأمر الذي جعل اشقاء في جنوب الوادي يعتقدون أن ذلك بمثابة إهمال متعمد لا يليق بهم.

وبدأت العقدة تتحرك مؤخرًا، وأخذت تطورات السودان طريقها نحو الإعلام المصري بكثافة، مع بقاء الصداقة ذاتها، واستمدت الحلحة الإعلامية جزءاً من عافيتها بظهور نظام جديد في الخرطوم، لكن ذلك لم يكن كافياً، حيث بقيت القاهرة متهممة في نظر قطاع من السودانيين.